

مجلس الإدارة

الدورة 353، جنيف، 20-10 آذار/ مارس 2025

INS

القسم المؤسسي

التاريخ: ١٢ شباط/ فبراير ٢٠٢٥

الأصل: إنكليزي

البند الخامس من جدول الأعمال

الإطار العالمي بشأن المواد الكيميائية - من أجل كوكب خالٍ من الضرر الناجم عن المواد الكيميائية والنفايات وإعلان بون: الانعكاسات على منظمة العمل الدولية وإجراءات المتابعة المقترحة

غرض الوثيقة

في عام ٢٠٢٣، اعتمد الإطار العالمي بشأن المواد الكيميائية - من أجل كوكب خالٍ من الضرر الناجم عن المواد الكيميائية والنفايات (فيما يلي "الإطار العالمي")، الذي ينطوي على نداء رفيع المستوى للعمل هو إعلان بون. وقد حلّ الإطار العالمي وإعلان بون محل النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، الذي أقره مجلس الإدارة في دورته ٢٩٧ (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦). واعتمد مجلس الإدارة في دورته ٣٤٩ (تشرين الأول/ أكتوبر - تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٣) الاستراتيجية العالمية المعنية بالسلامة والصحة المهنيين للفترة ٢٠٢٤-٢٠٣٠ وخطة العمل المتعلقة بتنفيذها، على النحو المبين في الوثيقة GB.349/INS/8. وتجدر الإشارة إلى أنّ الحصلة ١-٥-١ المرتبطة بمجال العمل ١ من خطة العمل والمتعلقة بمعايير العمل الدولية والصكوك الأخرى، تتعلق باعتماد إعلان بون ووضع خارطة طريق بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في عالم العمل. ومجلس الإدارة مدعو إلى أن يحيط علماً بالإطار العالمي وإعلان بون، وأن يقر بإجراءات المتابعة المقترحة (انظر مشروع القرار في الفقرة ٩).

الهدف الاستراتيجي المعني: المبادئ والحقوق الأساسية في العمل.

النتيجة الرئيسية المعنية: الحصلة ٦-١: زيادة قدرة الدول الأعضاء على تحقيق بيئة عمل آمنة وصحية.

الانعكاسات السياسية: زيادة التنسيق والتعاون داخل منظمة العمل الدولية في مجال الإدارة العالمية للمواد الكيميائية.

الانعكاسات القانونية: لا توجد.

الانعكاسات المالية: انظر الفقرة ٨.

إجراء المتابعة المطلوب: تنفيذ مجالات العمل وتقديم الدعم إلى الهيئات المكونة، مع مراعاة الإرشادات التي قدمها مجلس الإدارة.

الوحدة مصدر الوثيقة: قسم الإدارة السديدة والهيكل الثلاثي (GOVERNANCE).

الوثائق ذات الصلة: الوثيقة GB.349/INS/8.

◀ أولاً - لمحة عامة عن الإطار العالمي بشأن المواد الكيميائية وإعلان بون

١. ترتبط الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات ارتباطاً مباشراً بعالم العمل. فالعمال من بين أكثر الفئات تعرضاً للمواد الكيميائية، حيث يفقد أكثر من مليون شخص حياتهم كل عام بسبب تعرضهم لمواد كيميائية خطيرة.^١ ويمكن لمؤسسات العمل أن تلعب دوراً محورياً في إدارة ابتكارات الكيمياء الخضراء واعتماد سياسات أكثر أماناً على المستوى الوطني وفي مكان العمل وتعزيز الانتقال العادل إلى منشآت أكثر صحة واستدامة.
٢. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، وافق مجلس الإدارة في دورته ٢٩٧ على النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، وهو إطار سياسي عالمي يهدف إلى ضمان الإنتاج الآمن للمواد الكيميائية واستخدامها والتخلص منها لتقليل المخاطر على صحة الإنسان والبيئة، وأقر إجراءات المتابعة المقترحة.^٢
٣. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٢٣، اعتمد إطار عالمي جديد متعدد أصحاب المصلحة في الدورة الخامسة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية الذي عُقد في بون، ألمانيا. ويحظى الإطار العالمي بشأن المواد الكيميائية - من أجل كوكب خالٍ من الضرر الناجم عن المواد الكيميائية والنفايات^٣ بدعم إعلان بون، وهو نداء رفيع المستوى للعمل اعتمد أيضاً في الدورة نفسها، ويعترف بأن التلوث الكيميائي يعوق التمتع ببيئة نظيفة وصحية ومستدامة والحق في بيئة عمل آمنة وصحية. واعتمد المؤتمر أيضاً قراراً يقر بتشكيل التحالف العالمي بشأن مبيدات الآفات شديدة الخطورة،^٤ ودعا فيه وكالات الأمم المتحدة، بما فيها منظمة العمل الدولية، إلى الانضمام إلى هذه المبادرة الطوعية متعددة أصحاب المصلحة.^٥
٤. ويهدف الإطار العالمي إلى تعزيز التعاون والتنسيق بين أصحاب المصلحة بغية التصدي للأزمة الثلاثية المتمثلة في تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث. والغرض منه هو الوقاية من الضرر الناجم عن المواد الكيميائية والنفايات أو حيثما لا يمكن ذلك، تقليله إلى أدنى حد من أجل حماية البيئة وصحة الإنسان، بما في ذلك صحة الفئات المستضعفة والعمال. ويعترف الإطار العالمي بأن بيئة العمل الآمنة والصحية هي واحدة من المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، وبالتالي، فهو يؤكد على ضرورة حماية جميع العمال من المواد الكيميائية والنفايات الخطرة على امتداد سلسلة التوريد والإمداد بأكملها. كما يدعو إلى إدماج التدابير والسياسات الخاصة بمكان العمل، بما في ذلك التصديق على معايير منظمة العمل الدولية المعنية وتنفيذها، في جهود إدارة المواد الكيميائية والنفايات.
٥. ويدعو إعلان بون صراحة الهيئات الإدارية لكيانات الأمم المتحدة، بما فيها منظمة العمل الدولية، إلى تعزيز تعاونها وتنسيقها من أجل دعم الإطار العالمي وإدماجه في برامج عملها وميزانياتها، حسب الاقتضاء. ويقدم الإطار العالمي خطة عمل شاملة لتنفيذها، تتضمن خمسة أهداف استراتيجية لتوجيه الجهود تغطي المجالات التالية: الأطر القانونية؛ الآليات والقرارات المؤسسية؛ المعارف والبيانات والمعلومات الشاملة والكافية؛ المسائل المثيرة للقلق؛ المنتجات البديلة الأكثر أماناً والحلول المبتكرة والمستدامة؛ تعزيز التنفيذ والإدماج في جميع عمليات صنع القرار ذات الصلة. وتستند هذه الأهداف إلى ٢٨ مقصداً تسترشد به البلدان وأصحاب المصلحة للإدارة المشتركة لدورة حياة المواد الكيميائية.

^١ انظر: ILO, *Exposure to Hazardous Chemicals at Work and Resulting Health Impacts: A Global Review*, 2021.

^٢ الوثيقة GB.297/PV، الفقرة ٢٦٠.

^٣ انظر:

United Nations Environment Programme, *Global Framework on Chemicals – For a Planet Free of Harm from Chemicals and Waste*, 2023.

^٤ المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، القرار ١/٥، اعتماد إعلان بون من أجل كوكب خالٍ من الضرر الناجم عن المواد الكيميائية والنفايات والإطار العالمي بشأن المواد الكيميائية - من أجل كوكب خالٍ من الضرر الناجم عن المواد الكيميائية والنفايات (٢٠٢٣). انظر أيضاً الملحق الأول للاطلاع على النص الكامل لإعلان بون.

^٥ وفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية، فإن "مبيدات الآفات التي يُسلم بأنها تمثل مستويات عليا بصفة خاصة من المخاطر الحادة أو المزمنة على الصحة أو البيئة طبقاً لنظم التصنيف المقبولة دولياً مثل منظمة الصحة العالمية أو النظام المنسق عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها أو قوائمها في اتفاقات أو اتفاقيات دولية ملزمة ذات صلة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يجوز اعتبار المبيدات التي يظهر أنها تسبب أضراراً شديدة أو غير عكوسة (نهائية) للصحة أو للبيئة في ظروف استخدامها في بلد ما كمادة شديدة الخطورة ومعاملتها على هذا الأساس". منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، *مدونة السلوك الدولية الخاصة بإدارة مبيدات الآفات*، ٢٠١٤. انظر أيضاً منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية: *International Code of Conduct on Pesticide Management: Guidelines on Highly Hazardous Pesticides*, 2016.

^٦ المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، القرار ١١/٥، مبيدات الآفات الشديدة الخطورة، ٢٠٢٣.

وسيقوم المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية بتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الإطار العالمي في اجتماعاته التي تعقد كل ثلاث سنوات، ما لم يتقرر خلاف ذلك. ويدعو المقصد دال ٧ من الإطار العالمي أصحاب المصلحة إلى تنفيذ تدابير والسعي لضمان ممارسات فعالة في مجال السلامة والصحة المهنيين، فضلاً عن تدابير حماية البيئة في جميع القطاعات ذات الصلة وعلى امتداد سلسلة التوريد والإمداد بحلول عام ٢٠٣٠. وترد في الملحق الثاني مقاصد أخرى ذات صلة خاصة بعالم العمل.

◀ ثانياً - إجراءات المتابعة المقترحة

٦. وكمتابعة للإطار العالمي وإعلان بون، سيدعم المكتب تنفيذ الأنشطة ذات الأهمية القصوى لمنظمة العمل الدولية، بالتشاور مع الهيئات المكونة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي من خلال حافظة متنوعة من الأنشطة التي يضطلع بها في مجال إدارة المواد الكيميائية. بالإضافة إلى ذلك، سيعمل المكتب بنشاط على إشراك ودعم الهيئات المكونة له في تنفيذ الأنشطة والمبادرات ذات الصلة بالإطار العالمي، وسيواصل الدعوة إلى اتباع نهج متعدد القطاعات لضمان إدراج آراء الهيئات المكونة له في جهود تنفيذ الإطار العالمي.

٧. وسيساهم تقديم الدعم لتنفيذ الإطار العالمي في تحقيق هدف الاستراتيجية العالمية لمنظمة العمل الدولية بشأن السلامة والصحة المهنيين للفترة ٢٠٢٤-٢٠٣٠ المتمثل في دعم الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية في تسريع التقدم نحو تعزيز الحق الأساسي في بيئة عمل آمنة وصحية واحترامه وإعماله تدريجياً في جميع أنحاء العالم، وبالتالي المساهمة في خفض عالمي لعدد الوفيات والإصابات والأمراض الناجمة عن التعرض المهني للمخاطر الكيميائية. وبغية ضمان الاتساق والتكامل، تتمحور إجراءات المتابعة المقترحة حول مجالات العمل الخمسة لخطة العمل بغية تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمنظمة العمل الدولية، على النحو التالي:

(أ) **تعزيز التصديق على معايير العمل الدولية وتنفيذها.** سيستمر المكتب في دعم التصديق على معايير العمل الدولية الرئيسية بشأن المواد الكيميائية وتنفيذها، لا سيما اتفاقية المواد الكيميائية، ١٩٩٠ (رقم ١٧٠)، واتفاقية منع الحوادث الصناعية الكبرى، ١٩٩٣ (رقم ١٧٤) فضلاً عن اتفاقية السلامة والصحة المهنيين، ١٩٨١ (رقم ١٥٥) واتفاقية الإطار الترويجي للسلامة والصحة المهنيين، ٢٠٠٦ (رقم ١٨٧) وتعتبر الاتفاقيتان الأخيرتان اتفاقيتين أساسيتين بمفهوم إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل (١٩٩٨)، بصيغته المعدلة في عام ٢٠٢٢. وسيدعم المكتب أيضاً الهيئات المكونة في التصديق على المعايير الخاصة بالقطاعات والمعايير الخاصة بالمخاطر التي تعالج المخاطر الكيميائية وتنفيذها، من قبيل اتفاقية الحرير الصخري (الاسيستوس)، ١٩٨٦ (رقم ١٦٢) واتفاقية السلامة والصحة في الزراعة، ٢٠٠١ (رقم ١٨٤) واتفاقية السلامة والصحة في المناجم، ١٩٩٥ (رقم ١٧٦). علاوة على ذلك، وعملاً بالقرار الذي اتخذه مجلس الإدارة في دورته ٣٥٠ (آذار/ مارس ٢٠٢٤)، سيدعم المكتب أنشطة وضع المعايير بشأن توحيد الصكوك المتعلقة بالمخاطر الكيميائية في عام ٢٠٢٧ وعام ٢٠٢٨^٨. ومن شأن توحيد هذه الصكوك أن يضمن اتباع نهج محدث لإدارة المخاطر الكيميائية في بيئة العمل، وفقاً للإطار العالمي وغيره من الأطر متعددة الأطراف بشأن المواد الكيميائية. بالإضافة إلى ذلك، سيضع المكتب مبادئ توجيهية تقنية بشأن المخاطر الكيميائية، على النحو المنصوص عليه في الاستراتيجية العالمية لمنظمة العمل الدولية بشأن السلامة والصحة المهنيين للفترة ٢٠٢٤-٢٠٣٠ وفي القرار الذي اتخذه مجلس الإدارة في دورته ٣٣١ (تشرين الأول/ أكتوبر - تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٧)^٩.

(ب) **تطوير المعارف ونشرها.** سيقوم المكتب بتطوير البحوث وتعزيز جمع وتحليل ونشر البيانات والاتجاهات وأفضل الممارسات من أجل توفير تصميم السياسات القائمة على البيانات لمجموعة متنوعة من المخاطر الكيميائية والقطاعات الصناعية. وسيجري التركيز على الأولويات الإقليمية والقطاعية (مثل مبيدات الآفات شديدة الخطورة والحرير الصخري (الاسيستوس)) ومجموعات محددة من العمال والثغرات والتحديات الناشئة. وسيجري نشر المعارف من خلال نماذج تدريبية مخصصة بشأن المخاطر الكيميائية ومن خلال منصات ومبادرات أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية ومجموعة أدوات صنع القرار في إدارة المواد الكيميائية، الخاصة به.

^٧ الوثيقة GB.349/INS/8

^٨ الوثيقة GB.350/PV، الفقرة ٨٠.

^٩ الوثيقة GB.331/PV، الفقرة ٧٢٣(ز).

(ج) **الترويج واستثارة الوعي والتوعية.** من خلال الحملات والفعاليات والندوات عبر الإنترنت وأنشطة التوعية العالمية الهادفة، سيقوم المكتب بتسليط الضوء بشكل أكبر على السلامة الكيميائية والسلامة والصحة المهنيين في مختلف جداول الأعمال المتعلقة بالميدان السياسي والسياسات. وسيجري توسيع أنشطة التوعية للوصول إلى مجموعة واسعة من الجماهير المستهدفة من خلال الاستفادة الاستراتيجية من شبكات أصحاب المصلحة الرئيسيين، من قبيل البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية ومبادرة مجموعة الأدوات التابعة له وشراكة النظام المنسق عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها والتحالف العالمي بشأن مبيدات الآفات شديدة الخطورة.

(د) **المساعدة والدعم التقنيان.** سيقدم المكتب الدعم التقني لمراعاة المسائل المتعلقة بالمخاطر الكيميائية عند تطوير النظم الوطنية للسلامة والصحة المهنيين، بما في ذلك عند صياغة وتنفيذ مواصفات وسياسات واستراتيجيات وطنية للسلامة والصحة المهنيين. وبالتعاون مع مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية (مركز تورينو)، سيواصل المكتب أنشطته في مجال بناء القدرات من خلال مشاريعه على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي والوطني، في إطار برنامج "السلامة + الصحة للجميع" وصندوق الرؤية صفر التابع له. وسيُدرج مركز تورينو قسماً مخصصاً للمخاطر الكيميائية في برنامج الدورات المقدمة في إطار أكاديمية السلامة والصحة المهنيين والمجستير في السلامة والصحة المهنيين.

(هـ) **التعاون متعدد الأطراف.** سيعمل المكتب بشكل وثيق مع البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية وسيقدم الدعم للهيئات المكونة الثلاثية في تنفيذ الإطار العالمي. كما سيواصل تأزره وتعاونه في إطار العمليات الدولية المعنية، بما في ذلك الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف والأفرقة العاملة المشتركة بين الوكالات والأطر التعاونية، من قبيل اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود^{١٠}، اتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية^{١١}، اتفاقية استوكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة^{١٢}، اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق^{١٣}، فريق التنسيق المشترك بين الوكالات المعني بالحوادث الكيميائية والصناعية^{١٤}، شراكة النظام المنسق عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها^{١٥}، مجموعة أدوات البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية^{١٦}، فريق البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية بشأن الزئبق^{١٧}، الشراكة العالمية لفريق برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن الزئبق^{١٨}، التحالف العالمي بشأن مبيدات الآفات شديدة الخطورة.

٨. ومنذ عام ٢٠٠٦، كثّف المكتب نشاطه في مجال الإدارة السليمة للمواد الكيميائية بشكل كبير، لا سيما من حيث تأزره وتعاونه مع المنتدى والعمليات متعددة الأطراف المحددة في الفقرة ٧(هـ) أعلاه. ومن المتوقع أن تستمر هذه الجهود في ضوء عملية وضع المعايير بشأن المخاطر الكيميائية التي ستجري مناقشتها في الدورة ١١٥ (٢٠٢٧) والدورة ١١٦ (٢٠٢٨) لمؤتمر العمل الدولي، فضلاً عن وضع المبادئ التوجيهية التقنية المقبلة لمنظمة العمل الدولية بشأن المخاطر الكيميائية، مع مراعاة الإطار العالمي والتحالفات الجديدة متعددة الأطراف في هذا المجال. وفي حين أنّ الإطار العالمي (٢٠٢٣) يحل محل النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية (٢٠٠٦)، فإنّ توافر الموارد اللازمة لتنفيذه يختلف اختلافاً كبيراً. ففي عام ٢٠٠٦، أنشئ برنامج البداية السريعة عقب اعتماد النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، مما وفر آلية مالية سمحت بمواصلة أنشطة المكتب المعنية لا بل توسيع نطاقها أيضاً^{١٩}. وفي المقابل،

^{١٠} انظر: Basel Convention on the Control of Transboundary Movements of Hazardous Wastes and their Disposal

^{١١} انظر:

Rotterdam Convention on the Prior Informed Consent Procedure for Certain Hazardous Chemicals and Pesticides in International Trade.

^{١٢} انظر: Stockholm Convention on Persistent Organic Pollutants

^{١٣} يتوفر المزيد من المعلومات على الموقع الإلكتروني لاتفاقية ميناماتا.

^{١٤} انظر: Inter-agency coordination

^{١٥} انظر: The Global Partnership to Implement the GHS

^{١٦} انظر: IOMC Toolbox for decision making in chemicals management

^{١٧} انظر: IOMC Mercury Group

^{١٨} انظر: UNEP Global Mercury Partnership

^{١٩} الوثيقة GB.297/19/2

لا يوفر الإطار العالمي التمويل من الأمم المتحدة لتنفيذه. ولذلك، سيتعين على المكتب أن يجد مصادر التمويل. وسيبحث المكتب عن أموال من خارج الميزانية لتنفيذ الإجراءات المقترحة، لا سيما من خلال برنامج "السلامة + الصحة للجميع".

◀ مشروع القرار

٩. إن مجلس الإدارة:

- (أ) أحاط علماً بالإطار العالمي بشأن المواد الكيميائية - من أجل كوكب خالٍ من الضرر الناجم عن المواد الكيميائية والنفايات وإعلان بون؛
- (ب) أقرّ بإجراءات المتابعة المقترحة في الفقرات ٦-٨ من الوثيقة GB.353/INS/5، وطلب من المدير العام أن يأخذ في الاعتبار إرشاداته عند تنفيذ البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٧ وتلك المرتبطة بالإجراءات المستقبلية للمكتب.

◀ الملحق الأول

إعلان بون من أجل كوكب خال من الضرر الناجم عن المواد الكيميائية والنفايات

نحن الوزراء ورؤساء الوفود وقادة أصحاب المصلحة، وقد اجتمعنا في بون، ألمانيا، خلال الجزء الرفيع المستوى من الدورة الخامسة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، يومي ٢٨ و ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٣، لتعزيز العمل على معالجة أزمة التلوث الناجم عن المواد الكيميائية والنفايات، نعلن ما يلي:

١. التلوث هو أكبر عامل خطورة في العالم للأمراض والوفاة المبكرة، حيث يساهم التلوث الناجم عن المواد الكيميائية في ملايين الوفيات والأمراض والإعاقات كل عام.
٢. الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات ضرورية لتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. إن التلوث الكيميائي يعرض التنمية المستدامة للخطر؛ ويمكن أن تصل التكلفة السوقية وغير السوقية للتقاعس عن العمل إلى ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي^١. ويعوق التلوث الكيميائي التمتع ببيئة نظيفة وصحية ومستدامة وبالحق في بيئة عمل آمنة وصحية. وتؤثر آثار التلوث الكيميائي بشكل غير متناسب على الأشخاص الذين يعيشون في فقر والعمل في القطاعات غير النظامية والشعوب الأصلية والمجموعات الأخرى التي تعيش أوضاعاً هشة. وغالباً ما يكون للمواد الكيميائية آثار على صحة الإنسان، وخاصة صحة النساء والأطفال. ويمكن للمساواة بين الجنسين أن تدعم الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات.
٣. إن أزمات التلوث وتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي مترابطة ترابطاً وثيقاً وتحتاج إلى معالجة بطريقة متكاملة. وستسهم الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات إسهاماً كبيراً في تحقيق الأهداف المناخية لاتفاق باريس وأهداف وغايات إطار كونيمنغ - مونترال العالمي للتنوع البيولوجي، وبالتالي ستضمن سلامة خدمات النظم الإيكولوجية الحيوية وقدرتها الإنتاجية على المدى الطويل.
٤. في الوقت نفسه تشكل المواد الكيميائية، وستظل تشكل، جزءاً لا يتجزأ من حياتنا اليومية. ومن المتوقع أن تتضاعف مبيعات المواد الكيميائية العالمية السنوية بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠٣٠^٢. إن آثار التلوث الكيميائي أعلى في البلدان ذات القدرة المحدودة على إدارة المواد الكيميائية.
٥. لم يتحقق الهدف العالمي المتمثل في تحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية بحلول عام ٢٠٢٠، على الرغم من الجهود المبذولة في إطار العديد من الاتفاقات العالمية والمبادئ التوجيهية. وفي عام ٢٠٠٦، اعتمد المجتمع الدولي النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية (النهج الاستراتيجي) لتعزيز الاتساق والتآزر بين الصكوك والهيئات والوكالات الدولية القائمة ذات الصلة. وقد وفر النهج الاستراتيجي منبراً دولياً متعدد القطاعات ومتعدد أصحاب المصلحة للشرائط الطوعية والمبادرات التعاونية.
٦. تتطلب الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات اتخاذ إجراءات عاجلة في جميع قطاعات المجتمع والاقتصاد. وينبغي أن تعزز الانتقال العادل في جميع أنحاء العالم، دون أن يتخلف أحد عن الركب، تماشياً مع المبادئ الواردة في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، مع مراعاة الظروف والقدرات الإقليمية والوطنية من حيث توافر المهارات والتكنولوجيا والقدرات المؤسسية والتمويل، فضلاً عن أولويات التنمية المستدامة لكل بلد.
٧. لذلك فإننا نؤيد الإطار العالمي للمواد الكيميائية - من أجل كوكب خال من الضرر الناجم عن المواد الكيميائية والنفايات، الذي يعكس، إلى جانب هذا الإعلان، التزامنا المشترك الثابت بتعزيز العمل نحو الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، بالبناء على الدروس المستفادة من النهج الاستراتيجي والجهود التعاونية المبذولة في إطاره.
٨. سنمنع التعرض للمواد الكيميائية الضارة، ونتخلص تدريجياً من أكثرها ضرراً، عند الاقتضاء، ونعزز الإدارة الآمنة لهذه المواد الكيميائية عند الحاجة إليها. وسنعمل بنشاط على تعزيز ودعم التحولات إلى الاقتصادات الدائرية، بما في ذلك من خلال تطوير بدائل كيميائية وغير كيميائية آمنة تحمي الصحة والبيئة وتؤدي إلى تقليل النفايات، وإعادة التدوير الخالية من المواد الكيميائية الضارة والاستخدام الفعال للموارد.

^١ التقرير الثاني للتوقعات العالمية للمواد الكيميائية: من التركات إلى الحلول المبتكرة: تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ٢٠١٩)، صفحة ١٧٠ في النسخة الإنكليزية.

^٢ المرجع نفسه.

٩. وفقاً لقرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة ٨/٤ بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، سنعزز جهودنا في مجال التنسيق والتعاون على جميع المستويات لتعزيز الاتساق والتكامل في قطاعي المواد الكيميائية والنفايات، بما في ذلك من خلال إدماج وتعميم الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في خطط التنمية الوطنية والميزانيات المحلية والسياسات القطاعية ذات الصلة.
١٠. سنعمل بنشاط على تعزيز البحث والابتكار من أجل تطوير مواد كيميائية ومواد ومنتجات وعمليات آمنة ومستدامة، بما في ذلك الحلول المستمدة من الشعوب الأصلية ونظم المعارف التقليدية.
١١. نحن ملتزمون بتعزيز بناء القدرات، ونقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها بصورة متبادلة، والدعم المالي، بما في ذلك من المصادر المحلية، والتعاون والمساعدة الإنمائية الإقليمية والدولية، وكذلك من القطاع الخاص والأعمال الخيرية.
١٢. نحن ملتزمون بالإدارة الفعالة والناجعة للمواد الكيميائية والنفايات من خلال المساواة والشفافية والوصول إلى المعلومات عن المواد الكيميائية ذات الصلة بصحة وسلامة الإنسان والبيئة، والوصول إلى العدالة، فضلاً عن المشاركة الشاملة والهادفة التي تمكن من التعاون المتعدد القطاعات والمتعدد أصحاب المصلحة.
١٣. سنشارك في الجهود الدولية الجارية حالياً لإنشاء فريق للعلوم والسياسات لزيادة الإسهام في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات ومنع التلوث، فضلاً عن وضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية.
١٤. ندعو كيانات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك منظمة العمل الدولية، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية، إلى تعزيز دورها في توليد بيانات موثوقة ذات صلة بالمواد الكيميائية والنفايات، وتيسير الإجراءات ذات الصلة والتعاون استناداً إلى الأدلة العلمية. وندعو كذلك مجالس إدارة تلك المنظمات، وفقاً لولاية كل منها، إلى تعزيز تعاونها وتنسيقها لدعم الإطار العالمي للمواد الكيميائية - من أجل كوكب خال من الضرر الناجم عن المواد الكيميائية والنفايات، وإدماج أهدافه في برامج عملها وميزانياتها، حسب الاقتضاء.
١٥. نحن نعتبر أدوار القيادة النشطة والالتزام والشراسة التي يضطلع بها القطاع الخاص والصناعة عبر كامل سلسلتي القيمة الكيميائية والإمداد ضرورية لنجاح الإطار العالمي للمواد الكيميائية - من أجل كوكب خال من الضرر الناجم عن المواد الكيميائية والنفايات. ونشجع بقوة الجهود الرامية إلى تعزيز الاستثمار من جانب القطاع الخاص والصناعة وتعزيزاً كبيراً في تنفيذ سياسات وتدابير قوية لإدارة دورة المواد، والعناية الواجبة وكفاءة استخدام الموارد من أجل الانتقال العادل، وبالتالي إيجاد فرص للأعمال والنمو.
١٦. نحن ندرك أن المشاركة الشاملة والهادفة والعمل التدريجي من قبل جميع أصحاب المصلحة المعنيين في جميع القطاعات سيكون ضرورياً لتحقيق الأهداف والغايات الاستراتيجية للإطار العالمي للمواد الكيميائية - من أجل كوكب خال من الضرر الناجم عن المواد الكيميائية والنفايات وجميع أهداف التنمية المستدامة.
١٧. نحيط علماً بقرار الجمعية العامة ٣٠/٦٧ المؤرخ ٢٨ تموز/ يوليو ٢٠٢٢ بشأن حق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، وأهميته لتعزيز رفاه الإنسان والتمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان.
١٨. نحن مصممون على تحقيق رؤيتنا لكوكب خال من الضرر الناجم عن المواد الكيميائية والنفايات من أجل مستقبل آمن وصحي ومستدام. لذلك نلتزم، بروح من التضامن والشراسة، بتنفيذ الإطار العالمي للمواد الكيميائية - من أجل كوكب خال من الضرر الناجم عن المواد الكيميائية والنفايات لزيادة الطموح والعمل العالمي، بما في ذلك:
- (أ) حماية واحترام حقوق الإنسان لصالح الأجيال الحالية والمقبلة؛
- (ب) وضع واعتماد الأطر والاستراتيجيات والتشريعات وخطط العمل الوطنية اللازمة للمواد الكيميائية والنفايات من أجل تحسين إدارة ومراقبة التلوث الناجم عن المواد الكيميائية والنفايات؛
- (ج) تعزيز العمل الوطني الذي يدعم تنفيذ اتفاقات الأمم المتحدة المتعددة الأطراف والمعايير والالتزامات الأخرى القائمة ذات الصلة المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات، ويستكمل تحقيقها؛
- (د) تعزيز الإنتاج الآمن للأغذية والأعلاف والألياف عن طريق منع الآثار الضارة لمبيدات الآفات على الصحة والبيئة، أو التقليل منها إلى أدنى حد ممكن حيثما يتعذر تحقيق ذلك؛
- (هـ) حماية صحة الإنسان، ولا سيما النساء والأطفال، مع إيلاء اهتمام خاص للطفولة المبكرة؛
- (و) تعزيز العمل اللائق والأمن والصحي والمستدام في جميع مراحل سلسلتي القيمة والإمداد؛

- (ز) تعزيز التمويل الطويل الأجل المستدام والقابل للتنبؤ والكافي الذي يمكن الوصول إليه من جميع المصادر حتى لا يتخلف أحد عن الركب؛
- (ح) تعزيز تطوير وتوفير مواد كيميائية آمنة ومستدامة مع تقليل الآثار الضارة على مستخدمي الصناعة التحويلية والعمال والمستهلكين؛
- (ط) تعزيز التعاون لمكافحة استمرار الاتجار غير المشروع بالمواد الكيميائية والنفايات الخطرة.

◀ الملحق الثاني

قائمة غير حصرية بالغايات المدرجة في الإطار العالمي بشأن المواد الكيميائية - من أجل كوكب خالٍ من الضرر الناجم عن المواد الكيميائية والنفايات، ذات أهمية خاصة في عالم العمل

الغاية ألف ١: تكون الحكومات قد اعتمدت أطراً قانونية ونفذتها وأنفذتها، وأنشأت قدرات مؤسسية مناسبة لمنع الآثار الضارة الناجمة عن المواد الكيميائية والنفايات أو تقليلها، عندما يتعذر المنع، إلى أدنى حد، حسب الاقتضاء نظراً لظروفها الوطنية، بحلول عام ٢٠٣٠.

الغاية ألف ٢: يضع أصحاب المصلحة الحكوميون الدوليون مبادئ توجيهية لدعم احتياجات الحكومات المهتمة وأصحاب المصلحة المعنيين لتنفيذ استراتيجيات فعالة لإدارة المواد الكيميائية والنفايات، استناداً إلى جملة أمور من بينها تحديثات مجموعة أدوات البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية لصنع القرار في مجال إدارة المواد الكيميائية، بحلول عام ٢٠٣٠.

الغاية باء ٤: يطبق أصحاب المصلحة المبادئ التوجيهية المناسبة وأفضل الممارسات المتاحة والأدوات الموحدة لتقييم المخاطر والأخطار وإدارة المواد الكيميائية والنفايات، بحلول عام ٢٠٣٥.

الغاية باء ٥: وضع وتنفيذ برامج تثقيفية وتدريبية وتوعوية عامة بشأن السلامة الكيميائية والاستدامة والبدائل الأكثر أماناً وفوائد الحد من مخاطر المواد الكيميائية والنفايات، مع مراعاة نهج يراعي المنظور الجنساني، بحلول عام ٢٠٣٠.

الغاية باء ٦: تنفذ جميع الحكومات النظام المنسق عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها وتقوم بإنفاذه في جميع القطاعات ذات الصلة وفقاً لظروفها الوطنية حسب الاقتضاء، بحلول عام ٢٠٣٠.

الغاية دال ٧: ينفذ أصحاب المصلحة تدابير ويسعون جاهدين لضمان فعالية ممارسات الصحة والسلامة المهنية فضلاً عن إجراءات حماية البيئة في جميع القطاعات ذات الصلة وفي جميع مراحل سلسلة الإمداد، بحلول عام ٢٠٣٠.

الغاية هاء ١: تعمم الحكومات الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات من خلال التنفيذ في جميع الخطط القطاعية والميزانيات وخطط التنمية والسياسات والبرامج الخاصة بالمساعدة الإنمائية ذات الصلة، بحلول عام ٢٠٣٥.

الغاية هاء ٢: تعزيز الشراكات والشبكات فيما بين القطاعات وأصحاب المصلحة لتحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، بحلول عام ٢٠٣٠.

الهدف هاء ٦: يحدد أصحاب المصلحة ويعززون، حسب الاقتضاء، أوجه التآزر والترابط بين إدارة المواد الكيميائية والنفايات وغيرها من السياسات الرئيسية البيئية والصحية والمتعلقة بالعمل، مثل تلك المتعلقة بحلول تغير المناخ، أو حفظ التنوع البيولوجي، أو حماية حقوق الإنسان، أو التغطية الصحية الشاملة أو الرعاية الصحية الأولية، بحلول عام ٢٠٣٠.